**تونس في 08 جوان 2022**

**عن موضوع الاستشارة الإلكترونيّة والحوار الوطني: ثلاثة ملاحظات وأمنية**

تمثّل الاستشارة الوطنية الالكترونية التي أطلقها رئيس الجمهوريّة شكلا جديدا من أشكال استطلاع الرأي حول رؤية التونسيّات والتونسيّين للمستقبل السياسي للبلاد.

وهي تطمح إلى القطع مع المسار الانتقالي لـ 2011 الذي خطّط له بن عليّ في خطابه يوم 13 جانفي 2011، وطبّقه من عوّضه بعد فراره ممّا جعله حاملا للشرعيّة، فاقدا للمشروعيّة.

 وإذا كان دور الاستشارة هو بناء المستقبل السياسي لبلادنا على المدى القريب والمتوسّط، فإنّه من المهمّ تقييمها على ضوء بعض القواعد الأساسيّة التي يجب احترامها على المستويين العلمي والمنهجي.

ان الاطّلاع على الاستشارة واجوبتها يؤدي بنا الى ابداء مجموعة من الملاحظات:

**الملاحظة الأولى: استجواب "مارطوني" ومنصّة رقميّة انتقائيّة.**

تتضمّن الاستشارة اثنان وثلاثون سؤالاً ثلاثون منها ذات خيارات متعدّدة مما يستوجب على الأقل 30 دقيقة للإجابة عنها. والمعمول به في مثل هذا النوع من استطلاعات الرأي هو الاقتصار على مدّة زمنيّة لا تتجاوز 10 دقائق، لتجنّب العزوف. خاصة وإنّ اختيار منصّة رقميّة لا يشجّع البتّة على المشاركة الواسعة، بل إنّه على نقيض ذلك يميّز بين المستجوبَين، ويقتصر على فئة محدودة من التونسيّين.

لذلك ساهم اختيار المحمل الرقميّ وطول الاستجواب في انخفاض عدد المشاركين الذي لم يتجاوز 530 ألف شخص، أي ما يقابل 6 % من العدد الإجماليّ لمن كان بإمكانهم المشاركة.

إضافة الى العدد الهائل من الأسئلة الّتي تتطلّب الفرز بين 6 إلى 11 اختيار مما يدفع بالمواطن إلى الاقتصار على الأجوبة الأولى حتّى يفرغ بسرعة.

إنّ الفخّ في مثل هذا النوع من الاستطلاعات التي تطغى عليها الشموليّة والعموميّة، هو الانسياق وراء طرح أسئلة عن كلّ شيء وحول كلّ القضايا، ممّا يجعل الاستجواب ذا طابع "بانوراميّ" ينفّر المستجوبين لأسباب عديدة.

**الملاحظة الثانية: الصياغة الغامضة والمفاهيم المعقّدة.**

إنّ صياغة الأسئلة والتعابير المستعملة مهمّة جدّا لأنّها تؤثّر في نوعيّة الأجوبة المتحصّل عليها وتأويلها.

مثلا ورد في السؤال1- 6: "الدولة وحدها هي الّتي تتولّى تنظيم الشؤون الدينيّة؟" إنّ الإجابة بنعم بالنسبة لمواطن غير محافظ تعني أنّ الدولة هي التي تتولّى بناء أماكن العبادة وصيانتها، أمّا بالنسبة إلى مواطن محافظ أو متشدّد، فإنّ نفس الإجابة تعني الدولة تتولّى المراقبة الدقيقة لمدى تطبيق المواطنين للقواعد الدينيّة والشرعيّة.

وكذلك الشأن في استعمال عبارات من قبيل "تنمية مستدامة"، و "تغيّرات مناخيّة"، و "تهيئة البيئة التحتيّة"، إلخ، ممّا يجعل المواطن العادي غير قادر على مجرّد فهم المقصود من هذه العبارات.

إنّ الهدف المعلن من هذه الاستشارة هو التوجه إلى الملايين من التونسيّين، مما يفرض أن يكون محتواها مفهوما وواضحا وغير خاضع للتأويل وبعيدا عن المصطلحات والمفاهيم الفضفاضة اوالمعقّدة.

**الملاحظة الثالثة: التعبير عن رأي لا يعني الموافقة النهائية عليه**.

كانت نسبة الإجابات عن السؤال 1.1 المتعلّق بـ "طبيعة النظام السياسي " 86.4% لفائدة نظام رئاسيّ، فهل يعني هذا أنّ العودة إلى نظام رئاسيّ عوض نظام برلمانيّ هي الحلّ للمشاكل التي لها تأثير مباشر على حياة المواطن ومصير البلاد؟

إنّ مثل هذا التأويل خاطئ لأنّ الإجابة عن هذا السؤال محكومة بعامل ظرفيّ يرجع أساسا إلى عشريّة ظهر فيها للمواطنين مجلس نواب الشعب في أحلك صورة، ولذلك إنّ ميل الأغلبية الساحقة إلى النظام الرئاسي يخضع إلى تأثير هذا العامل الظرفي. فإذا طرحنا مثلا هذا السؤال سنة 2011 لكانت النتيجة عكسيّة، أي لصالح النظام البرلمانيّ قصد التخلّص من الرئيس بن عليّ وحكمه الفردي الدكتاتوري.

إنّ الملاحظات السابقة تؤكّد وجوب الحذر عندما يقع التعاطي مع أسئلة تتعلّق بخيارات إيديولوجيّة وسياسيّة واستراتيجيّة. إنّ استطلاع رأي يعبّر عن موقف أغلبي حول نظام سياسي يقدّم رأيا ظرفيّا أغلبيّا لا الاختيار الثابت والنهائي للتونسيّين لهذا النظام. وإنّ حلّ الأزمة الراهنة لا يختزل في استطلاع رأي بل يتطلّب وجوبا حوارًا ديمقراطيّا تشاوريّا واسعا وفعّالا.

**الاستشارة "قاعدة" لحوار وطني؟:**

بالطبع

 إنّه لا سبيل لرفض الاستشارة برمّتها كما ينادي بذلك المدافعون عن نظام "24 جويلية" و"التوافق" الإسلاموي-الحداثي الّذي ركّزته "الهيئة العليا للانتقال الديمقراطي" في 2011.

لكن يجب أن تُوضع الاستشارة الإلكترونيّة في إطارها الصحيح والطبيعي، أي رأي طيف من التونسيّين حول تساؤلات أو مشاغل ترغب أعلى سلطة في الدولة أن تتعرّف على موقفهم منها.

من هذا المنطلق، فإنّ الاستشارة لا يمكن أن تكتسي صبغة حصريّة في حوار وطنيّ، لان منظمات المجتمع المدني (مثل الاتّحاد العام التونسي للشغل الّذي يضمّ أكثر من 700 ألف منخرط) تلزمها لوائح وقرارات هياكلها ومؤتمراتها ومواقف وتطلعات منخرطيها التي يمكن ان تمثل إثراء للنقاش وإضافة للحوار الوطني على قاعدة ديمقراطية وتشاركية.

لكم تمنينا أن يقطع الرئيس قيس سعيّد الذي يمتلك شعبيّة ورصيدا محترما من الخصال الأخلاقية مع حوارات العشرية السابقة وممارسات النخب السياسية والأكاديمية وخبراء القانون التي سبقت منعرج "25 جويلية 2021". ويضمن الشفافيّة والجديّة لمسار حوار وطنيّ بمشاركة كلّ الأطراف التي قطعت مع المنظومة السابقة.

لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ودخل الحوار الوطني حسب رأينا، منذ انطلاقه في طريق مسدودة لأنه غيّب الاتحاد العام التونسي للشغل وحضّر أطرافا بعضها مشكوكا في مصداقيتها وتمثيليتها ونزاهتها.

.... ولنا عودة.

 **الأستاذ منصف بن سليمان**

 **رئيس جمعيّة "لمّ الشمل"**